

الفعالية الخاصّة

نحو محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/ داعش في العراق

مسؤولية القيادة وتحديد القادة ودور المقاتلين الأجانب في التنظيم

الملاحظات التي أبدتها السيّد: كريستيان ريتشر

المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم داعش (يونيتاد)

جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر

16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

مَعَالِي السَّفِير الدكتور محمد الأمين ولد اكيك وكيل الأمين العام للشؤون القانونية،

مَعَالِي السَّفِير أحمد الدليمي، المُمثل الدائم للعراق لدى جامعة الدول العربية وسفير العراق في مصر،

الدكتور عصام السعدي نائب مستشار الأمن القومي في العراق

السادة القضاة نبيل كريم حسّون وياسين أحمد فتحي

السُّيُوف الكرام والزملاء الأعزاء

السّيّدات والسّادة،

إنه لشرف حقيقي أن أرحّب بكم جميعاً هنا اليوم في هذه الفعالية الهامة، وإنني مُمتن وسعيد شخصياً بوجودي هنا في مقرّ جامعة الدول العربية لأول مرّة، وفي زيارتي الأولى إلى جمهورية مصر أيضاً. لذا، أودّ باديء ذي بدء أن أعرب عن شكري للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وأخصّ بالذكر قطاع الشؤون القانونية لتيسير وتنظيم هذه الفعالية التي جمعت هذه المجموعة الموقّرة من مُمثلي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومُمثلي المُجتمع الدبلوماسي الدولي في القاهرة، إلى جانب زملائنا من مكاتب الأمم المُتحدة العاملة هنا. وأعتقد أنه من البديهي أن نتواصل نحن من فريق التحقيق (يونيتاد) أكثر مع الدول العربية في المنطقة، حيث أنّ مقرّ عملنا موجود في العراق، والعراق هو أحد الأعضاء المؤسسين لجامعة الدول العربية.

وإنني على ثقة بأننا جميعاً موجودون هنا اليوم لأننا نُؤمن حقاً بالهدف الأسمى والمُتمثّل في تحقيق المساءلة وضمان العدالة للجرائم الدولية التي ارتكبتها تنظيم داعش. وضمن فعالية اليوم الخاصّة، نسعى إلى إلقاء نظرة أقرب على هيكلية قيادات تنظيم داعش بما في ذلك دور القادة في التنظيم، كما نسعى إلى إلقاء الضوء على ما يُسمّى "بالمقاتلين الأجانب"؛ والمقصود بالمقاتلين الأجانب المواطنين غير العراقيين الذين قدّموا من

عدّة دول مُختلفة، ومن ضمنها دول المنطقة للانضمام إلى صفوف التنظيم، وقد اضطلع بعضهم بأدوار رئيسية في هيكلية التنظيم.

وما يجعل من هذا الأمر ذي أهمية هو أنّ فهم هذا الترتيب الهرمي وتحديد القيادات، الذين أصدروا الأوامر لارتكاب تلك الجرائم، هو ما سيضعنا على طريق تحديد الأشخاص الأكثر مسؤولية عن العديد من الجرائم الدولية البشعة التي ارتكبت في العراق. ومن شأن ذلك أيضاً أن يُرشدنا في الوصول إلى الصورة الكاملة لتحديد المسؤولية الجنائية الفردية عن تلك الجرائم الدولية. وبهذا الصدد، يتمثل الهدف في ملاحقة أولئك الأكثر مسؤولية، وليس فقط أعضاء "الرتب الدنيا" في تنظيم داعش الذين تلقوا تعليمات بارتكاب مثل تلك الجرائم. أيتها السيدات أيها السادة،

إنّ التقدّم المُحرز في تحقيقات فريق التحقيق (يونيتاد) لبلوغ تلك الغاية قائم على التعاون الوثيق مع السُلطات العراقية الوطنية والانخراط معها، إذ يبقى العراق حليف فريق التحقيق (يونيتاد) وشريكه الرئيسي، لأنّ فريق التحقيق، بدايةً، أنشئ عام 2017 بطلب من حكومة العراق، بدعم جماعي وملحوظ من المجتمع الدولي. ولكن الأمر الأهمّ أننا نعمل عن كثب مع نظراء عراقيين، لا سيما مع النظام القضائي العراقي، بشكل يومي، للسير قُدماً بعملنا نحو تحقيق المُساءلة وضمان العدالة عن الجرائم الدولية التي ارتكبتها تنظيم داعش. وإنني مسرور بشكل خاص لمشاركة سيادة القاضي حسّون وسيادة القاضي فتحي معنا اليوم، إذ أنّ المحكمتين اللتان يعملان بهما، محكمة الرصافة ومحكمة تل كيف، هما من ضمن نظرائنا الرئيسيين الذين نعمل معهما عن كثب في تحقيقاتنا، وإنني أتطلع قُدماً إلى سماع مداخلاتهم اليوم.

إنّ تعاوننا الوثيق مع القضاء العراقي يهدف أيضاً إلى بناء قدرات القضاة العراقيين في مجالات القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي. وفي الأسبوع المُقبل، يُسعد فريق التحقيق (يونيتاد) أن يجمع 20 قاضياً عراقياً في الأكاديمية الدولية لمباديء نيوريمبرغ في ألمانيا لاتمام دورة تدريبية مُتقدمة ومُعقّمة لمدّة أسبوع في هذين المجالين.

كما أننا ندعم النظام القضائي في ضمان أن تكون الأدلة الوفيرة المُتعلقة بجرائم تنظيم داعش الدولية، الموجودة بالفعل في حوزة النُظراء لدى النظام القضائي ضمن مقتنياتهم، مُرقمنة ومحفوظة بشكل جيد بطريقة تجعلها قابلة للاستخدام حتّى بعد سنوات، أو حتّى بعد عقود. كما بدأ فريق التحقيق (يونيتاد) والعديد من القضاة العراقيين تدريبات عملية لبناء القضايا، حيث نعمل معاً لبناء قضايا بشأن جرائم دولية مُحددة تتعلق بجناة بعينهم من تنظيم داعش.

وكما تعلمون جميعاً، فإن ولاية فريق التحقّق (يونيتاد) تتعامل مع الجرائم الدولية وليس الإرهاب. وهذا الفارق نقطة أساسية من حيث الآثار القانونية وأيضاً من حيث حقوق الضحايا ومشاركتهم في عملية المُساءلة. وفي نهاية المطاف، ما نريد رؤيته في العراق هو محاسبة أعضاء تنظيم داعش، وبما في ذلك كبار القادة، عن الجرائم الدولية وذلك من خلال المُحاكمات القائمة على الأدلة أمام المحاكم المُختصة، وبما يتماشى مع المعايير الدولية وسياسات الأمم المتحدة وأفضل الممارسات. ويبقى هدفنا، بصفتنا فريق التحقيق (يونيتاد)، تقديم المساعدة والدعم للقضاء العراقي في تحقيق العدالة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش ضدّ المجتمعات المحلية في العراق، الذين يُشكلون غالبية ضحايا تلك الجرائم الدولية. ولا يزال التحدي الرئيسي في الوصول إلى هذا الهدف هو عدم وجود إطار قانوني مُناسب حتى الآن للتعامل مع جرائم تنظيم داعش بصفتها جرائم دولية في العراق. ونأمل أن يستأنف مجلس النواب العراقي مُناقشة هذا الموضوع

في القريب العاجل. ويبقى فريق التحقيق (يونيتاد) على أهبة الاستعداد للمساعدة وتقديم الدعم الفني بمجرد استئناف هذه العملية التي يقودها العراق.

أصحاب المعالي والسيادة، وفخامة الضيوف الكرام،

لقد أضحى تنظيم داعش ظاهرة عالمية، ولقد لاقى دول المنطقة الأمرين جرّاء أفعاله المشينة في البلدان العربية؛ سواء فيما يتعلّق بمرتكبي الجرائم أو فيما يتعلّق بالضحايا. وفي إطار عملي السابق في وحدة جرائم الحرب في ألمانيا، عملت شخصياً في قضية الطيّار الأردني معاذ الكساسبة، الذي أحرق حياً بوحشية من قبل عناصر تنظيم داعش. فأنا أعني جيداً أنّ العديد من الضحايا هم من بلدان المنطقة، وكذلك الحال مع مرتكبي الجرائم بحقهم.

وإني على يقين أنّ فعالية اليوم الخاصة تُمثّل إنجازاً هاماً في إطار تعاون فريق التحقيق (يونيتاد) مع بلدان المنطقة في سبيل تعزيز مساءلة تنظيم داعش على جرائمه الدولية. وستظل جهودنا منصّبة على تلبية توقعات واحتياجات الضحايا والناجين والذين طال انتظارهم لرؤية العدالة تأخذ مجراها. ويسهم عملنا أيضاً في إيجاد منصّة تقدم للعالم توثيقاً تاريخياً، لا يمكن إنكاره، للجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش؛ جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب، وفي بعض الحالات، جرائم الإبادة الجماعية.

سيستمر فريق التحقيق (يونيتاد)، بالتعاون مع الحكومة العراقية، في أداء مهامه بإخلاص وعزم. وأنا أوّمن يقيناً أنّنا نقف متكاتفين أمام فرصة حقيقة لإثبات أنّ تحقيق العدالة إزاء جرائم تنظيم داعش ليس بعيد المنال، من خلال الإجراءات الصحيحة والأدلة التي ترقى لأعلى المعايير. أودّ أن أطمأنكم أنّ فريق التحقيق (يونيتاد) لن يدخر أيّ جهد لتحقيق مسعاه، وتحذوني الثقة لأقول أنّنا أمسينا اليوم أقرب من ذي قبل لبلوغ هدفنا.

أشكركم جميعاً لحضوركم معنا اليوم.